

المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة

د. السعدي رجال

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري - قسنطينة -

ملخص :

الجزائر تعاني من أزمة المديونية ، مثلها في ذلك مثل العديد من الدول النامية التي لجأت إلى الإقتراض من الخارج بهدف تمويل الإستثمار و تمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها . لقد بلغت أزمة المديونية أوجها في نهاية الثمانينات و أوائل التسعينات و تجلّى ذلك في العديد من المظاهر منها العجز في ميزان المدفوعات و ظهور حالة الركود التضخمي و النقص الحاد في الإحتياطي بالعملة الصعبة بما لا يكفي لتأمين مستورداتها لأكثر من أيام معدودة .

و تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب اللجوء إلى الإقتراض الخارجي في الدول النامية بين الإلجاء و الإختيار. ثم الوقوف على الخصائص الأساسية التي تميز الوضع الراهن للمديونية الجزائرية مع الوقوف على تطور شروط الإقتراض و مدفوعات خدمة المديونية مع الإشارة إلى بعض الحقائق القائمة على ضوء بعض المؤشرات المعتمدة في مجال تحليل المديونية . و نخلص إلى تصور أفاق المديونية الجزائرية ضمن الظرفية الحالية .

Résumé :

Comme plusieurs états en voie de développement l'Algérie supporte difficilement le fardeau de la dette extérieure, celle-ci a atteint durant la dernière décennie une situation critique et alarmante sentie à plusieurs niveaux (déficit de la balance des paiements, pénurie de devise ...).

Cet article tente d'apporter une contribution à la compréhension des causes qui ont été à l'origine du recours à la dette d'une part et d'autre part mettre en relief les spécificités de la situation actuelle de la dette algérienne, en faisant appel à des techniques d'analyse adéquates connues dans le domaine de la dette .

مقدمة :

أمام تعاظم مشكلة الديون الخارجية على الجزائر , و تفاقمها بشكل متسارع في أواخر الثمانينات , أكسبها أبعادا سياسية و اجتماعية خطيرة بالإضافة إلى محاذير إقتصادية . أخذت هذه المشكلة تحظى باهتمام بالغ من قبل الباحثين و أصحاب القرار في السلطة على حد سواء . أصبحت بالفعل من أهم المشكلات المطروحة في جدول مختلف المؤتمرات و الندوات ذات الطابع الإقتصادي - الإجتماعي . فكانت هناك عدة تحاليل و تصورات لسيرورة هذه

الظاهرة , ظاهرة " الفخ " , و بصورة خاصة في أعقاب الفترة التي تلت انهيار أسعار البترول بصورة معتبرة وشبه - دائمة . أصبحت المديونية من أخطر القيود التي تكبل الإقتصاد الوطني واختصرت كل البدائل والإستراتيجيات أمام ظاهرة تزايد العجز في الموازين التجارية ومن ثم في موازين المدفوعات لهذه الدولة في ظاهرة الهروب إلى الأمام من خلال مختلف الممارسات اللاحقة و المتمثلة بالأساس في المزيد من الإقتراض لتمويل هذا العجز المتزايد الذي يعني إعتقاد البلد في معيشتها و إنفاقها على أكثر من مواردها المتاحة الأمر الذي لا يمكن إستمراره إلى أمد طويل . إن إفراط الجزائر في الإستدانة في عقد السبعينات و الثمانيات كان نتيجة وهم خاطيء مفاده أن بالإمكان تحسين مستوى المعيشة في الأجل القصيرة و تمويل التنمية بالإعتماد المتزايد على الإقتراض الخارجي دون ظهور مشاكل سداد للقروض على المدى الطويل .

1- اللجوء إلى الإقتراض الخارجي بين الإيجاب و الإختيار

تتكون الإمكانيات التمويلية للبلد من عنصرين أساسيين : التمويل الداخلي و التمويل الخارجي ، ونعني بالتمويل الداخلي حجم الموارد التمويلية التي توفرها المصادر الوطنية (1) ، أما التمويل الخارجي فيتمثل في الموارد الأجنبية التي يمكن الحصول عليها عن طريق الإقتراض (2) . لنفرض أن S يمثل الإدخار و I يمثل الإستثمار فإن أي إقتصاد سيكون في إحدى الوضعيات الثلاث التالية :

$$S > I^* \text{ هذا يؤدي إلى قدرة على التمويل ,}$$

$$S = I^* \text{ هذا يؤدي إلى توازن في ميزان رأس المال ,}$$

$$S < I^* \text{ هذا يؤدي إلى إحتياج في التمويل و بالتالي إلى دخول صاف من}$$

رأس المال من الخارج (3) .

إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحدى السببين :

- حدوث صدمة غير منتظرة ,

- الرغبة في تحقيق تنمية سريعة .

1-1 - الإقتراض الخارجي إجباري .

عندما تتلقى دولة صدمة خارجية(وقد تكون داخلية و متعددة الأبعاد) كالإنخفاض المفاجيء لعائداتها التصديرية (خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاد الأحادي) أو الإرتفاع الشديد لوارداتها لسبب من الأسباب, يكون الملجأ العفوي و المباشر إلى المديونية الخارجية المخرج الوحيد لتخفيف وطأة الصدمة في حينها. لكن إذا إستمر الأمر و تكررت الصدمات(حال المتغيرات الخارجية), يصبح من الضروري وضع سياسة إقتصادية-إصلاحية تمكن من تقادي الإستمرارية في التلقي دون التصدي و البحث عن البديل ذو العائد الدائم .

1-2 - الإقتراض الخارجي إختياري .

تستمد الموارد اللازمة لتمويل التنمية الإقتصادية في أي مجتمع مما يتاح له من مدخرات . لكن قد تكون هذه الموارد المحلية غير كافية فتلجأ الدولة من تلقائي نفسها إلى الإستعانة بالقروض الخارجية بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغير الوضع القائم و مرتكزها ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية و البشرية في التجاوب السريع .

لكن الإستعانة بمصادر تمويل خارجية يزيد لا محالة من طاقات الإستثمار, إلا أن الإعتماد عليها , له عدة إعتبارات. فهذه الأموال تتطلب تحويلات مهمة كالقوائد و أقساط تسديد سنوية وفق الإتفاق المعقود بموجبه عقد القرض (4) .

و هكذا صارت العلاقة بين التنمية الإقتصادية و التمويل الخارجي محور إهتمام الباحثين , ليس في الدول المدينة فحسب , بل و في الدول الدائنة أيضا , كذلك لدى هيئات و مصادر الإقتراض الإقليمية و الدولية . و نتيجة لهذا الإهتمام تبلور إتجاهان مختلفان إزاء قضية التمويل الخارجي لعملية التنمية الإقتصادية .

*-الإتجاه الأول :

يؤكد هذا الإتجاه إيجابية العلاقة بين التمويل الخارجي و بين النمو الإقتصادي , و يشير أصحاب هذا الإتجاه إلى أن عوائق التنمية التي تواجهها الدول النامية تتمثل أساسا في قصور الإدخار المحلي و قلة العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الإستيراد و لا سيما إستيراد السلع الرأسمالية التي تمكن , عند حسن الإستخدام , من تحقيق خطوات هامة في إرساء القاعدة الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية .

وهنا تأتي أهمية الدور الذي يضطلع به التمويل الخارجي في تذليل معوقات التنمية و ذلك بتوفير موارد مالية إضافية لتجسيد فجوة الإدخار المحلي و فجوة العملات الأجنبية و بالتالي دفع عجلة النمو الإقتصادي في الدول النامية . و يتحقق هذا النمو من خلال مروره بأربعة مراحل , مرتبة على عدة سنوات تشكل ما يسمى بدورة المديونية , يمكن ملاحظتها بمحاكاة ما حدث بالولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية .

- المرحلة الأولى :

الدولة الراغبة في التنمية السريعة وأمام قصور مواردها المحلية تقترض من الخارج من أجل تمويل مجهودها الإستثماري و تمكنها الأموال المقترضة من إستيراد سلع تجهيزية و هنا يصبح الميزان الجاري عاجزا، إذ أن القروض الجديدة تفوق بكثير سداد الفوائد و أقساط السلف السابقة ,وبالتالي فالدولة تستفيد من تحويلات إيجابية.

- المرحلة الثانية :

تبدأ الإستثمارات بالإتيان بفوائدها ، إذ يزداد الإنتاج و التصدير وعندها يتقلص العجز الجاري و بالتالي الحاجة إلى الإقتراض الخارجي تتقلص بينما تنزايد المديونية الإجمالية تدريجيا ، و في هذا المضمار تصبح التحويلات المالية ضعيفة الإيجابية ثم تصبح معدومة عندما يصبح سداد الفوائد مساويا إلى القروض الجديدة الصافية للسداد.

- المرحلة الثالثة :

تزداد في هذه المرحلة صادرات الدولة بصورة أكثر , نظرا لتطور الإنتاج و الإنتاجية , و الإنتاج الوطني يحل جزئيا محل الواردات (تفريخ المشروعات).عندها يصبح الميزان التجاري متوازن و الدولة ليست في حاجة إلى زيادة مديونيتها . و هنا يتوسع الفائض الجاري و الدولة تضمن تغطية ما يجب دفعه للمقرضين دون اللجوء إلى إجراء إقتراض جديد مديونيتها تتناقص و في هذه المرحلة تجري الدولة تحويلات مالية سلبية تتمثل في دفع الفوائد بالإضافة إلى تسديد المستحقات من الأقساط .

- المرحلة الرابعة :

تتقلص مديونية الدولة بل و تصبح هي من تقدم القروض و هنا تصبح الفوائد المحصلة أكثر من الفوائد المدفوعة.

* - الإتجاه الثاني :

يرى أصحاب هذا الإتجاه خلاف الأمر السالف و يزعمون أن التمويل الخارجي على اختلاف أشكاله و مصادره لا يمكن له أن يقوم بدور إيجابي ملموس في تنمية إقتصادات الدول النامية . و يستند هذا الزعم بالأساس على أن التمويل الخارجي يؤثر بشكل سلبي على حوافز الإيداع المحلي , إضافة إلى أن قسما كبيرا من هذا التمويل يتم إنفاقه على مشاريع غير إنتاجية لا تسهم في حل المشكلات الحقيقية التي تعاني منها معظم إقتصادات الدول النامية , ناهيك عن المخاطر السياسية التي تنجم عن الإعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجي . لكن ورغم التباين في وجهات النظر بخصوص طبيعة العلاقة بين التنمية الإقتصادية و الإقتراض الخارجي إلا أن هناك إجماعا على معالم السياسة السليمة للإقتراض الخارجي . و تعتمد هذه المعالم على ثلاث نقاط أساسية :

- إستخدامات القرض ,

- المدة الزمنية للقرض ,

- شروط القرض .

فإذا كان القرض موجها لمشاريع إنتاجية تساهم في حل المشكلات الحقيقية للدولة و تحقق مردودا إقتصاديا يستطيع أن يخدم هذا الدين , فإن ذلك يشكل رافدا للتنمية الإقتصادية . (الإستخدام الدقيق و الناجع للأموال المقترضة) و بعكس ذلك يكون الدين عبئا على الإقتصاد و يخلق مشاكل إقتصادية - سياسية و إجتماعية (هنا المديونية تشكل هروبا إلى الأمام) .

2- شروط المديونية الناجحة .

إن نجاح المديونية الخارجية في تحقيق الغاية التنموية يتوقف على عدة شروط يمكن الوقوف عليها من خلال قياسها بمؤشرات كمية أو كيفية و ما أكثر هذه المؤشرات .

1-2- المؤشرات الكمية .

و إن تعددت هذه المؤشرات فهناك مؤشر كمي ذو أهمية بالغة والذي يتمثل في كون المديونية يجب أن لا تبلغ المستوى الذي تكون عنده أعباء الفوائد تتطلب من أجل أدائها اللجوء المستمر إلى إستدانة جديدة . و لا يجب أن نعتقد أن التحديد الكمي لهذا المستوى أمرا هينا , إلا أنه من الناحية التجريبية تعتبر الدولة قد لامست الحد الحرج إذا بلغت الفوائد الواجبة الدفع 4 % من الناتج الوطني الخام (ن.و.خ) أو أكثر من 20 % من الصادرات السلعية و الخدمية . فإذا تجاوزت الدولة المعنية هذا الحد فإنها

ستواجه لامحال مصاعب جمة من أجل جمع ، ولوحدها ، موارد بالقطع الأجنبي تمكنها من تسديد الفوائد المستحقة و الناتجة عن ديونها الخارجية .

2-2- المؤشرات الكيفية .

المؤشرات الكيفية كثيرة و نكتفي بذكر أحد المؤشرات الهامة و الأساسية في إعتقادنا و الذي يتمثل فيما يلي : يجب أن تمول المديونية المشاريع الإستثمارية التي أقتضت من أجلها شريطة أن تكون مردوديتها مساوية على الأقل لخدمة المديونية . و بالتالي فإن الوحدة (الإنتاجية بالأساس) الممولة بالقروض الخارجية يجب أن تدر تدفق فوائد تمكن من تغطية رأس المال المقترض و تسديد الفوائد. و بما أن خدمة المديونية مضمونة بالقطع الأجنبي فهذا يعني أن الإستثمار يجب أن يحقق موارد بالقطع الأجنبي.

بطبيعة الحال هذا لا يعني أن هذا الشرط يجب أخذه عمليا مشروع بمشروع لكن في الصورة الكلية للمشاريع بحيث تضمن الدولة في نهاية المطاف من خلال صادراتها موارد كافية لمواجهة الأقساط واجبة السداد في وقتها و الفوائد المستحقة . و عندها فالقروض الخارجية (المدخرات الخارجية) لا تمول إلا جزء من الإستثمارات و الباقي ممول من طرف الإدخار المحلي هذا من جهة و من جهة أخرى فكلما كان معدل فائدة الإقتراض مرتفع كلما كان من الصعب تحقيق إستثمارات ذات مردودية مرتفعة . و يعتبر , من الناحية التجريبية , كل معدل فائدة تجاوز 12 % معدلا مرتفعا.

ونظرا لكون معظم القروض تمنح بمعدلات متغيرة وذلك من خلال ربطها بالمعدلات المحددة يوم بيوم في السوق النقدية العالمية , فالمقترض يجد نفسه أمام إستحالة المعرفة المسبقة بصورة دقيقة للكلفة الحقيقية لاستثماره .

3- المديونية " هروب إلى الأمام " .

خلال الفترة 1965-1972 لجأت العديد من الدول إلى الإستدانة من الخارج , وقد شجعها على ذلك عدد كبير من العوامل (نمو مرتفع , معدل فائدة منخفضة , ...) و حققت عندها الإستثمارات نموا معتبرا و إنتاجا مهما

لكن أثناء الفترة 1973-1978 , عرف اللجوء إلى الإستدانة من الخارج نوع من التراجع و إستمرت هذه الظاهرة في هذا النهج و بأكثر حدة خلال الفترة 1979-1983 . و الدول التي إستمرت في الإستدانة من الخارج , على العموم خلال هذه الفترة , لم توجه هذه الأموال المقترضة إلى تمويل مشاريع إستثمارية إنتاجية بصورة أساسية , و بالتالي فهذه الأخيرة عرفت نوع من الركود و من ثم تراجع في معدل نمو ن.و.خ.

إن المديونية الخارجية يمكن أن تمول تجهيزات لها منفعة حقيقية إقتصادية واجتماعية لكن دون مردودية مالية . و تدخل ضمن هذا الصنف العديد من المشاريع الإستثمارية الضرورية (الطرق, الموانئ , تجهيزات الصحة العمومية و التربية,...) . هذه الإستثمارات , رغم أهميتها , لا تدر بصورة مباشرة عوائد من القطع الأجنبي تمكن من سداد المبالغ المقترضة من الخارج بل أن جلها يقدم مجانا عند بعض الأنظمة الإقتصادية . كما أن القروض الخارجية يتم إعتماها أحيانا من أجل تمويل مشاريع تكون خاسرة لمدة زمنية طويلة , في الغالب بسبب طول مدة التفريخ و التأقلم مع التكنولوجيا . فهناك العديد من الدراسات التقديرية التي حققت بناء على فرضية متفائلة جدا كتحديد أسعار بيع أعلى من الحقيقة, فيما يخص مواردها التصديرية, أو كلفة إنتاج أدنى من الحقيقة , عل أمل التحكم في مختلف مكوناتها , و ما أكثر الأمثلة في هذا الميدان :

- معامل السكر الممولة في ساحل العاج عرفت كلفة إستغلال للطن الواحد مرتين أكثر من الأسعار العالمية للسكر.
- في البيرو تم تجهيز مؤسسات بترولية بقنوات ذات سعة أكبر من 50 % من القدرات الإنتاجية لحقول البترول ...
- و توصف المديونية , بأنها سياسة من سياسات الهروب إلى الأمام عندما تعتمدها الدولة للعيش بأكثر من إمكانياتها مع الإرجاء إلى الأمد البعيد ساعة القيود المالية , و ما أكثر هذا النوع من السياسات :
- إعتما المديونية , من طرف بعض الحكومات القليلة المسؤولة , كملجأ و وسيلة من أجل حل مختلف المشاكل الأنية .
- تلجأ بعض الحكومات إلى إخماد الرأي العام من خلال العمل على الزيادة من مصاريفها بصورة معتبرة , (كالرفع في مرتبات الموظفين ,...) و إن تحتم الأمر في ذلك إلى تمويل العجز العمومي بالإقتراض الخارجي .
- إعتما الأموال المقترضة في إقتناء تجهيزات مظهرية (بذخ) دون منفعة حقيقية (كإقتناء سيارات فخمة لبعض الأجهزة الإدارية ,...).
- تمويل عجز الميزان التجاري الناتج عن الإستيراد الكثيف للسلع الإستهلاكية الكمالية عن طريق المديونية .
- في بعض الأحيان المديونية الخارجية مكنت من تموين الفساد و الخروج غير الشرعي لرؤوس الأموال .

4- الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمدىونية الجزائرية

للجزائر واقع إقتصادي واجتماعي و سياسي، خاص ، جعلها تبرز بصورة جلية عند مجموعة من الخصائص التي هي نتاج و نتيجة لظاهرة المدىونية ، ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي :

- تطور حجم و هيكل المدىونية ،
- تطور شروط الإقتراض ،
- تطور مدفوعات خدمة المدىونية .

4-1- تطور حجم المدىونية .

بالإضافة إلى الصادرات كمورد أساسي للحصول على القطع الأجنبي و من ثم تغطية جزء من قيمة المستوردات من السلع و الخدمات، لجأت الجزائر و بصفة دائمة خلال تحقيق إستراتيجيتها التنموية باعتماد عدة مخططات إلى الإستدانة من الخارج .

إن الإحصاءات المتاحة التي ينشرها البنك المركزي الجزائري و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عن المدىونية الخارجية للجزائر تشير إلى أن الرقم الإجمالي للديون الخارجية المستحقة على الجزائر عشية الألفية الثالثة قد بلغ أكثر من 28 مليار دولار. بينما كان سنة 1967 في حدود 0,372 مليار دولار . و يعكس هذا المعدل سرعة النمو الانفجاري الذي حدث للديون الخارجية المستحقة على الجزائر.

و يبدو من الناحية الرياضية أن المنحنى الذي أخذته المدىونية بالجزائر خلال السبعينات و الثمانينات ، هو أقرب ما يكون من الدالة الأسية و اتجاهها يعكس مدى خطورة ما بلغته هذه الظاهرة - الفخ - التي تنخر أكثر فاكثرا و بصورة شرعية قدرات و موارد الإقتصاد الوطني .

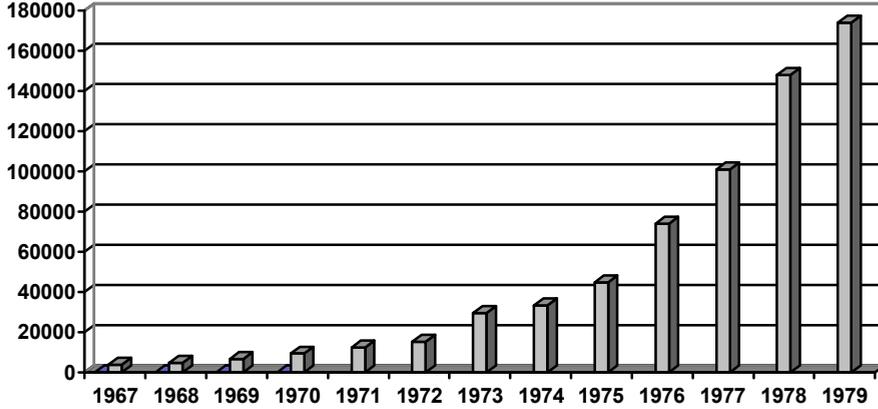
جدول (1) المديونية الخارجية للجزائر وبعض المعدلات , عشية إنطلاق المخطط
الخماسي الأول (80-84) .

المديونية إلى	خدمة المديونية	خدمة المديونية	المديونية و:مليار	خدمة المديونية	ما يقابل الدولار	المديونية و:مليون\$	خدمة المديونية	
17.711	0.846	3.46	2,5877294	123,68846	6,94879 *	372.4	17.8	1967
19.378	0.785	3.22	3,2626224	132,12064	6,84562 *	476.6	19.3	1968
23.908	0.973	3.9	4,4168868	179,829	6,5155434 *	677.9	27.6	1969
21.815	0.992	4,2	4,6271604	210,370	4,9382716	937	42.6	1970
28.369	1.556	8	6,135712	336,64	4,9798816 *	1232.1	67.6	1971
26.385	3.306	15	6,997798	876,75	4,6290918 *	1511.7	189.4	1972
36.579	3.931	14	11,168776	1200,3166	3,9588281	2944.6	303.2	1973
26.146	5.446	13,7	12,888503	2684,373	3,8763581 *	3324.9	692.5	1974
32.944	6.353	14,7	17,673755	3408,3727	3,949447	4475	863	1975
46.958	7.605	18	30,641132	4962,5311	4,1631973	7390	1192	1976
54.484	7.617	20,8	41,89133	5856,4909	4,1476565	10100	1412	1977
63.756	8.771	28	58,706861	8076,16	3,9666798	14800	2036	1978
59.388	10.946	29	67,052022	12358,381	3,8535645	17400	3207	1979

(1) المصدر : جمعت و احتسبت معطيات هذا الجدول من طرفنا باعتماد:

- م.ح.بن يسعد المرجع [13] ص: 240
- أ.هني المرجع [18] ص: 391 و ص: 398
- ع.بن أشنهو المرجع [11] ص: 158 من النسخة المترجمة ,
- و م.إيكريمان المرجع [14] ص: 246

ويبدو هذا الإتجاه الأسي، بما يمثل من خطورة في النمو المتسارع و صعوبة السيطرة عليه فيما بعد ، جليا من خلال تطلعنا إلى الشكل البياني رقم (1)



شكل (1)

تطور حجم المديونية الجزائرية خلال السبعينات (وحدة: 100.000 دولار).

أما في العشرية الأخيرة (التسعينات) فإن تطور حجم المديونية قد إتسم بنوع من الإستقرار إذ كان سنة 1990 يقدر بـ: 28.379 مليار دولار و بلغ سنة 1999 ما قيمته 28.315 مليار دولار و يعكس هذا الإستقرار ، رغم وجود سنوات تحسن و تراجع كبيرين ، الجدول رقم 2 و الموالي :

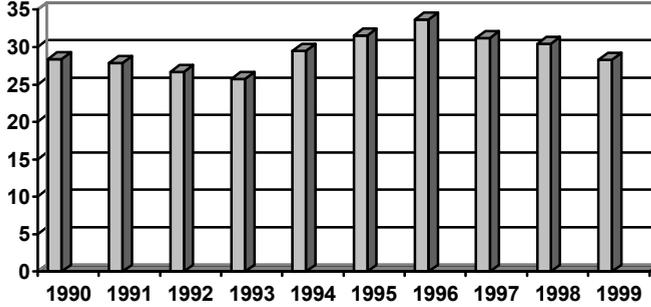
جدول (2) تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال التسعينات (و:مليار دولار أمريكي) .

السنوات	مديونية طويلة ومتوسطة الأجل	مديونية قصيرة الأجل	المجموع
1990	26.588	1.791	28.379
1991	26.636	1.239	27.875
1992	25.886	0.792	26.678
1993	25.024	0.700	25.724
1994	28.850	0.636	29.486
1995	31.317	0.256	31.573
1996	33.230	0.421	33.651
1997	31.060	0.162	31.222
1998	30.261	0.212	30.473
1999	28.140	0.175	28.315

المصدر : Liberté économique n° 64 P:6 عن بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (2) يتجلى بوضوح الإتجاه العام نحو الإستقرار

شكل (2) تطور حجم المديونية الجزائرية خلال التسعينات .



و تتضح الصورة أكثر فيما يخص أثر القروض الخارجية على الإقتصاد الوطني من خلال نسبتها إلى الإنتاج الوطني الخام. هذا المؤشر يربط المديونية بمتغير هام جدا باعتباره يمثل " القوة الإقتصادية الرئيسية في الإقتصاد الوطني". و كلما تزايدت هذه النسبة كلما دل ذلك على تزايد إعتقاد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الإستثمار و الإنتاج و الإستهلاك و إن كانت الديون تمثل حقوقا للغير, فإن إرتفاع هذه النسبة إنما يعني تزايد حقوق هذا " الغير" في الإنتاج الوطني الخام

جدول (3) تطور مؤشري المديونية الجزائرية خلال التسعينات .

السنوات	نسبة المديونية إلى ن.د.خ	نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات إ.و.خ
1990	47.9	66.4
1991	65.3	73.9
1992	62.8	66.5
1993	52.1	82.2
1994	69.9	47.1
1995	76.1	38.8
1996	73.5	30.9
1997	66.4	30.3
1998	64.8	47.5
1999	58.9	39.05

المصدر : P:7 n° 64 Liberté économique عن بنك الجزائر.

4-2- تطور هيكل الديون .

لقد طرأ تطور على هيكل الديون الخارجية المستحقة على الجزائر , أي توزيعها النسبي فيما بين ديون مستحقة لمصادر رسمية و ديون مستحقة لمصادر خاصة أجنبية , فمن الملاحظ أن النمو الإنفجاري الذي طرأ على حجم الديون كان يرافقه تشويه واضح في هيكلها . حيث تغير هذا الهيكل في إتجاه إرتفاع النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة (تسهيلات مصرفية و أسواق مالية) على حساب إنخفاض النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر رسمية (ثنائية و متعددة الأطراف). و من المعلوم أن شروط القروض من المصادر الخاصة الأجنبية , بصفة عامة, أكثر تعقيدا و تكلفة من القروض من المصادر الرسمية , وذلك لعدة أسباب منها:

- أقصر في المدة الزمنية ,
- أعلى في سعر الفائدة ,
- إنخفاض عنصر المنحة فيها . ومنها كان , لتشويه هذا الهيكل علاقة وثيقة بارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية. وطبقا للبيانات المتاحة يتبين لنا أنه في عام 1974 كانت الديون الرسمية تمثل حوالي 18 % من إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الجزائر , بينما كانت الديون من مصادر خاصة تمثل حوالي 82% أما في سنة: 1977 فقد إنخفض النصيب النسبي للديون الرسمية إلى حوالي 8 % بينما إرتفع النصيب النسبي للديون من مصادر خاصة إلى حوالي : 92 % .

3-4- تطور شروط الإقتراض .

من أجل الوقوف ، و بصورة موضوعية ، على أهمية المديونية من ناحية الإذعان ، يجب متابعة تطور شروط الإقتراض الخارجي , من حيث تطور سعر الفائدة , وفترة السداد , أو إشتراط طبيعة الإستخدام للقروض وفترة السماح , وكيفية حساب الأثار التضخمية للمبالغ المقترضة و ما يماثلها من شروط مرافقة للإقتراض الخارجي⁽⁵⁾ .

وتكشف الإحصاءات عن حقيقة واضحة في هذا المجال , وهي أن الشروط العامة قد تفاقمت بشكل جلي خلال فترة الثمانينات والمقصود بالشروط العامة هنا ما يلي:

- متوسط سعر الفائدة على القروض من مختلف المصادر ,
- متوسط مدة القروض ,
- متوسط فترة السماح ,
- متوسط ما يسمى " بمتوسط عنصر المنحة " .

ومن خلال تطلعنا إلى الأرقام الموجودة لدينا عن الجزائر من مختلف النشريات . نلاحظ تطور في شروط الفائدة وأجال القروض لكل من قروض البنوك و قروض الممولين التي ضلت تشكل النسبة الكبرى من إجمالي القروض , على النحو المبين في الجدول رقم 4 الموالي (6) .

جدول (4)
تطور نسب الفائدة وأجال السداد للديون الخارجية الجزائرية
خلال الفترة 1975-1979.

1979	1978	1977	1976	1975	السنوات نسبة الفائدة وآجال التسديد	الهيئات الدائنة
7.8	7.64	7.7	7.96	7.89	نسبة الفائدة	قروض
غير متوفر	6.9 سنوات	9.2 سنوات	9 سنوات	9.6 سنوات	أجل السداد بالمتوسط	الممولين
10.20	8.93	7.83	8.31	7.67	نسبة الفائدة	قروض
9.8	9.1 سنوات	8.3 سنوات	9.9 سنوات	10.5 سنوات	أجل السداد بالمتوسط	البنوك

المصدر: جمعت و احتسبت النسب الواردة بالجدول من طرفنا باعتماد :

- ع.بن أشنهو المرجع [11] ص : 159
- خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الإجتماعية المرجع [16] ص : 333
- ع.الإبراهيمي , المرجع [15] ص: 209

نلاحظ من الجدول (4) أن نسب الفوائد لقروض الممولين قد انخفضت نسبيا و لو بشكل ضئيل , بينما إنخفضت متوسطات آجال السداد بشكل كبير من تسع سنوات و نصف سنة 1975 إلى ست سنوات و نصف سنة 1978 . و بهذا الصدد يقول الأستاذ ع.بن أشنهو : " كما يعتبر هذا التطور مقلقا لا سيما و أن بنية الدين قد تدهورت مؤدية إلى فوائد أكثر خطورة و آجال أكثر قصرا للدفع " (7) .

إن الإرتفاع الذي حدث في شروط الإقتراض للجزائر كان يتماشى مع الإرتفاع العام الذي حدث في كلفة الإقتراض الخارجي للدول المتخلفة عموما . كما أن الإرتفاع الذي حدث في كلفة هذا الإقتراض يجب النظر إليه في ضوء أزمة الكساد التضخمي التي تمسك بخناق الإقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينات و حتى الآن , و يتجلى ذلك فيما يلي :

- أدى الكساد إلى تخفيض نسبة القروض ومن ثم الموارد الميسرة .
 - ظهور عمل تطبيقي للسياسة الإقتصادية التي يترجمها النقديين بأمريكا و
 دول غرب أوروبا من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع الإذخارية بشكل غير
 عادي , مما دفع بالبنوك التجارية و المؤسسات المتخصصة في الإقراض إلى
 مجارة هذه السياسة .
 - لجوء العديد من المؤسسات التجارية إلى سياسة تعويم سعر الفائدة , الأمر
 الذي تمخض عنه إرتفاعات متتالية ومحسوسة في أعباء هذه القروض .
 - الإفراط في منح القروض القصيرة الأجل , ذات سعر الفائدة المرتفع والتي
 وجدت لها أرباح خيالية تفوق المعدلات التي كانت تتحقق في قطاعات الإنتاج
 المادي بالدول الرأسمالية المتقدمة .
 وهكذا و أمام هذه التطورات المشجعة وقعت الجزائر , كباقي الدول المتخلفة
 ذات العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها , في " شرك الإستدانة المفرطة " دون أن
 تحسب سلفا عواقب الإنزلاق إلى هذا الشرك بسبب علاقات التبعية الوثيقة التي
 تربطها بالإقتصاد العالمي .

4-4- تطور مدفوعات خدمة المديونية .

إن الإستدانة تؤدي إلى تحمل أعباء تتمثل بالأساس في المبالغ التي
 تدفعها الدولة كأقساط و فوائد عن الديون التي إقترضتها .
 و من الطبيعي أن تتمخض الإستدانة المفرطة للدولة الجزائرية - كسياسة
 شبه وحيدة لمواجهة فجوة الموارد الأجنبية المتزايدة - عن أعباء فادحة .
 و تتمثل هذه الأعباء في المبالغ التي أصبحت الجزائر , و بموجب
 بمختلف الإتفاقيات مع الجهات الدائنة , مجبرة على تخصيصها لدفع أقساط
 و فوائد ديونها الخارجية .
 و إذ ما رجعنا إلى المعطيات المتوفرة لدينا فإن الأرقام تشير إلى أن هناك
 نمو إنفجاري قد حدث في مبالغ خدمة الديون الخارجية للجزائر . (تطور مفزع
 تعكسه الأرقام) وهذا ما يعكسه الجدول (5) الموالي .

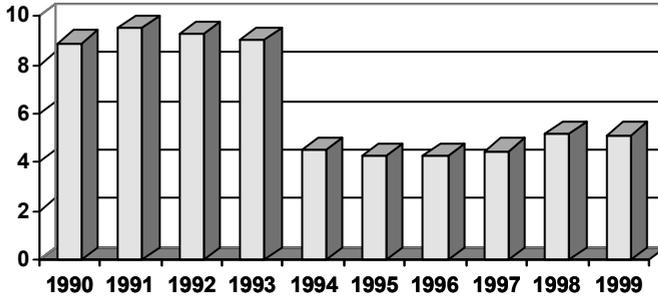
جدول (5)
تطور خدمة المديونية الجزائرية خلال التسعينات .

السنوات	نسبة المديونية إلى ن.د.خ	نسبة المديونية إلى و.خ	المجموع	نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات
1990	6.729	2.162	8.891	66.4
1991	7.222	2.286	6.508	73.9
1992	7.004	2.274	9.278	76.5
1993	7.150	1.900	9.050	82.2
1994	3.130	1.390	4.520	47.1
1995	2.474	1.770	4.244	38.8
1996	2.025	2.256	4.281	30.9
1997	2.354	2.111	4.465	30.3
1998	3.202	1.978	5.180	47.5
1999	3.397	1.719	5.116	39.05

المصدر : - P:7 64 n° Liberté économique عن بنك الجزائر.

ففي سنة 1971 كانت نسبة ما يقطع لتسديد الديون و خدماتها 1.5% من الإنتاج الداخلي الخام و بدأت هذه النسبة في تزايد إلى أن بلغت سنة 1979 ما نسبته 10.95% . و هي إقتطاعات كانت ذات إنعكاسات بالغة الأهمية أما خلال التسعينات فقد عرفت هذه المدفوعات نوع من التراجع سواء على مستوى أصل الدين أو على مستوى الفوائد كما يبين ذلك الجدول رقم 5 .

و يتجلى بوضوح هذا التراجع ، في صورته العامة ، من خلال مقارنة سنة 1990 بسنة 1999 و هذا ما يعكسه الشكل رقم (3) .



شكل -3-

تطور مدفوعات خدمة المديونية .

و حتى تدفع الدولة ثمن وارداتها و أعباء مديونيتها عليها كسب قدرا كبيرا من العملات الأجنبية و هذا لن يتأتى إلا من الصادرات . لذا يتوجب الربط بين هذين المتغيرين تسديد الديون و الصادرات (8) .

لقد بلغت المبالغ المدفوعة كتسديدات للديون وخدماتها سنة 1970 حوالي 4,2 % من قيمة الصادرات وارتفعت إلى 14,7 % سنة 1975 و إلى 29 % عشية إنطلاق المخطط الخماسي الأول . وهذا يعني أنه سنة 1979 كان يدفع كتسديد للدين وخدمته تقريبا 0,3 د.ج من أصل 1 د.ج كمدخول متأتي من صادرات الجزائر (9) .

هذا المؤشر ، كما يبرز ذلك الجدول رقم -5- ، بلغ أعلى قيمة له سنة 1993 (خدمة المديونية أستحوذت على أكثر من 82 % من إجمالي الصادرات) ثم عرف نوع من التراجع إلى أن وصل سنة 1997 إلى الوضعية التي كان عليها سنة 1979 ، 30 % ، ثم بدأ في تزايد مرة أخرى ليصل تقريبا إلى 40 % عند نهاية الألفية الثانية .

في حالة إرتفاع هذه النسب بشكل يؤثر على قدرة البلد المعني في تسديد قيم مستورداته ، يلجأ هذا البلد إلى إعادة الإقتراض من الخارج ، أو الحصول على مساعدات أو تحويلات أخرى .

5- أفاق المديونية الجزائرية

ليس ثمة شك في أن التطور الذي طرأ على حجم و هيكل و أعباء الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة الماضية كان مرتبطا بظروف معينة إقتصادية و سياسية - عالمية و إقليميا و محليا - لهذا نعتقد أنه لا يمكن أن تستمر

المديونية الخارجية في الجزائر بنفس الوتيرة خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة لعدة أسباب منها :

*- داخليا .

- إحتتمالات قوية لتغير هذه الظروف مستقبليا (الحالة التفاؤلية).
- لا يمكن أن تستمر هذه المديونية دون حدوث مشاكل اجتماعية داخلية وضغوط خارجية .
- لن تعمل الدول المتقدمة على تخفيض أسعار منتجاتها و هي ليست على إستعداد لتشجيع صادرات(تتصف بالجمود و التراخي)الدول المتخلفة على حسابها.
- إتجاه ميزان المدفوعات إلى مزيد من العجز, وهذا العجز سيأخذ صفة الاستمرار من خلال تغذيه من تزايد أعباء خدمة الديون المتراكمة في الماضي .
- كل سلطة حديثة في القيادة ستتنبئ سياسة طموحة لإمتصاص الغضب الشعبي لما أصابه من نكسة و عدم الثقة و هذا الطموح لا يمكن أن يتم تحقيقه ميدانيا بالمدخرات المحلية و بالتالي سيتم اللجوء مرة أخرى إلى التمويل الخارجي .
- أدت أعباء الديون الخارجية إلى إعاقه الإستثمارات و تأجيل المشروعات و ترك ما قد أقيم و تعطل للطاقات الإنتاجية الموجودة و التوجه العمدي لمختلف السلطات المتعاقبة نحو المشروعات الجديدة .
- هناك جزء كبير من هذه الطاقات يعتمد على الواردات الوسيطة ولأن تصاعد الديون الخارجية أدى إلى إضعاف القدرة الإستيرادية لذلك فإن تقاوم أعباء الديون الخارجية كان بدوره عاملا مساهما في جملة العوامل التي أدت إلى عدم إستغلال تلك الطاقات .
- لا تكمن مشكلة التنمية في الجزائر في المشكلات الإقتصادية و لا تقف عند حد مشكلة القروض و سدادها ، بل تقترن بمشكلة إدارة الإقتصاد و كيفية إستخدامها لهذه القروض .
- نفقت السلطات المتعاقبة على الحكم بالجزائر أكثر مما يمكن للبلاد و للشعب تخصيصه لها و هذا يعكس نوعية الإدارة الإجتماعية للموارد .
- و الفارق بين الموارد الحقيقية للبلاد و بين ما ينفقه الشعب سواء على ضرورياته الإستهلاكية أو على الإستثمار العقلاني المنتج يعكس ما يسمى بالنهب المزدوج الداخلي و الخارجي .

*- خارجيا :

- مع استمرار موجة الكساد التضخمي لا نتوقع من الدول المقرضة إلا تخفيض في نسبة ما تخصصه من دخلها الوطني في شكل قروض أو مساعدة وهذا سينجر عليه إرتفاع في اسعار الفائدة و تقلص في المدة و عندها صيصبح المجال محتل من طرف القروض الخاصة أمام عزوف القروض الرسمية .
- تقهقر النظام لإشترافي أدى إلى تراجع الدور الذي كان يلعبه في دعم بعض السياسات , بل أصبح الآن من المزاحمين في الطلب على الإقتراض في الأسواق العالمية (حالة روسيا السنوات الأخيرة).
- تراجع بعض البنوك التجارية عن تقديم قروض لعدة أسباب منها:
 - * كثرة الديون لديها عند الدول ,
 - * إرتفاع نسبة ديون البنك إلى أصولها ,
 - * موجة التضخم العالمي ,
 - * كثرة التكتلات و التدخلات و الحد من العمل الطبيعي لبعض القوانين الإقتصادية
- تراجع دور المنظمات الدولية المتعددة الأطراف (ص.ن.د و مجموعة البنك العالمي) و جعل إنسيابها , عند أحسن تقدير , مقيدا في حدود مواردها التي تسهم فيها الدول الغنية و السياسات التعسفية التي تفرضها في إطار سلطتها العسكرية .
- إن مشكلة الديون الخارجية ككل ترتبط بالدور الذي تلعبه النقود الدولية وبالأخص الدولار الأمريكي في زيادة عجز و إفقار البلدان النامية .

الخلاصة

كانت تلك هي معالم الصورة لواقع المديونية الجزائرية على مشارف الألفية الثالثة . هناك نموا إنفجاريا قد حدث في حجم هذا الديون و تشويه واضح قد طرأ على هيكلها و نموا متسارعا قد أصاب أعبائها . كما أن هناك شكوكا و محاذيرا تحوط باستمرار نمو هذه المديونية في العقد الأول من الألفية الثالثة على النحو الذي نمت به في العقد الماضي ، إن لم تسعفنا المتغيرات الخارجية بإيجابياتها و حسن التصرف في تلك الإيجابيات من طرف السلطة بما يخدم العملية التنموية بمواجهة ظاهرتي المديونية من خلال العمل على القضاء عليها كلية و العمل على قيام تنمية مستدامة تمكن من القضاء على العجز الذي تعرفه البلاد على أكثر من صعيد .

الهوامش و المراجع :

- 1- حجم الموارد التمويلية المطلوبة على مستوى الإقتصاد الوطني يتحدد بأربعة عناصر أساسية :
 - المعدل المستهدف لزيادة الإنتاج الوطني ,
 - المستوى العام للمعامل الحدي لرأس المال / الإنتاج ,
 - معدلات الإهلاك لرؤوس الأموال العينية القائمة ,
 - تطور أسعار عناصر و مستلزمات إنتاج سلع و خدمات الإستثمار
 خلال فترة تنفيذ الخطة التنموية.
- 2- بطبيعة الحال إلى جانب الإقتراض هناك الإستثمارات المباشرة من طرف رأس المال الأجنبي وهذا يتوقف على طبيعة الإقتصاد و سياسة البلاد .
- 3- هذه هي الوضعية التي سادت , في أغلب الأحيان , في الجزائر عند بداية برامجها التنموية , فحسب الإرتفاع الهام للإستثمارات وضعف الإدخار الداخلي لجأت الجزائر إلى الإدخار الأجنبي من أجل سد عجز الموارد المحلية .
- 4- إن كان الحصول على الأموال قد تم عن طريق الإقتراض الخارجي , أما إذا كانت الأموال قد وردت على صورة مساهمة فإنه سيترتب عنها تحويلات أرباح و فوائد و بالتالي رغم أن حصيلة القرض تعتبر إيرادا للدولة فإنها أيضا عبء على الميزانية العامة للدولة و عليه فإن هذه القروض يجب أن تكون كعامل مساعد مؤقت , وأن يكون عبؤها مبررا. بالإضافة إلى تجنب التبذير و الإفراط في عقد القروض الخارجية حتى لا يتقل كاهل الإقتصاد الوطني بها .
- 5- يقصد بفترة السماح تلك الفترة التي يعفى فيها البلد المدين من دفع قسط القرض , وإن كان يستمر في دفع سعر الفائدة منذ السنة الأولى لعقد القرض , لقد كان متوسط فترة السماح للجزائر , خلال الفترة 70-81 في حدود 4,4 سنوات .
- 6- هذه التركيبة تعكس ما يسمى بهيكل الديون الخارجية , أي التوزيع النسبي للديون المستحقة فيما بين ديون مستحقة لمصادر رسمية و مصادر مستحقة لمصادر خاصة .
- 7- يفترض أن الإنتاج الداخلي الخام ينمو بوتائر أعلى من وتائر نمو القروض الخارجية
- 8- عند قصور الأموال المحلية غير التضخمية عن تمويل معدل طموح للإستثمارات الوطنية تنشأ الحاجة لتغطية ما يسمى " **بالفجوة الإدخارية** " , و عندما يحدث قصور في الموارد الخارجية المحصل عليها من الصادرات المنظورة و غير المنظورة , تنشأ الحاجة إلى ما يسمى " **بفجوة الصرف الأجنبي** " .
- 9- ويسمى هذا المؤشر , نسبة خدمة الميونية إلى إجمالي الصادرات , معدل خدمة الدين وهو ذو دلالة بسيطة وواضحة فكلما إرتفع هذا المعدل دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية, لأن معنى ذلك مباشرة هو أن تلك المدفوعات تمتص جانبا يعتد به من حصيلة النقد الأجنبي الذي عن صادرات الدولة وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة بعد الوفاء بهذه المدفوعات قليلا فينعكس ذلك على الواردات .

- 11- عبد اللطيف بن أسنهو ,**
التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 62-80. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر
- 12 - عبد العزيز شرابي,**
" المديونية الخارجية للجزائر دراسة تحليلية و مستقبلية." بحث أنجز تحت إشراف د. عبد العزيز شرابي في إطار وحدة البحث: " إفريقيا والعالم العربي"- جامعة قسنطينة. 1995
- 13 - BENISSAD.M.E**
"Sous developpement Capitalisme et Socialisme "SNED Alger 1978
- 14 - ECREMENT.M ,**
" *Indepandance politique et liberation économique un quart de siecle du développement de l'algerie 1962- 1985* "ENAP/OPU (Alger) et PUG (Grenoble) 1986 .
- 15 - IBRAHIMI.A ,**
"L'économie Algérienne " OPU Alger 1991.
- 16- الحسابات الوطنية 67-78**
مديرية الإحصاءات والمحاسبة الوطنية-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سبتمبر 1980.
- 17-SID ALI BOUKRAMI ,**
"Les mécanismes monétaires et financiers internationaux"
ENAL-ENAP Alger 1986
- 18- HENNI .A**
" *Monnaie crédit et financement en Algérie (62-87)*"
"Etudes Coordonnées par le professeur A Henni " C.R.E.A.D -Alger 1987 .